CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

بيان صحفي

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **11 تموز/يوليه 2011**، **الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش**

UNCTAD/PRESS/PR/2011/023*
Original: English

في تقرير جديد للأونكتاد: أفريقيا في حاجة إلى سياسة صناعية جديدة لحث التحول الاقتصادي والحد من الفقر

الدراسة تؤكد أيضاً على ضرورة مواصلة إيلاء الاهتمام للزراعة

جنيف *11 تموز/يوليه 2011* - تم *2011* - تمثل أفريقيا الآن نسبة 1 في المائة من الصناعة التحويلية في العالم، وليس لها من أمل حقيقي في الحد من انتشار الفقر على نطاق واسع ما لم تتخذ حكوماتها تدابير فعالة للتوسع في قطاعها الاقتصادي الحيوي، وفقاً لما جاء في تقرير جديد اشترك في إصداره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو).

فقد صدر اليوم **تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2011**[1]، متضمناً العنوان الفرعي: **تعزيز التنمية الصناعية في البيئة العالمية الجديدة.** ويدعو التقرير إلى الأخذ بنهج عملي ومصمم تصميماً جيداً إزاء التصنيع، بحيث يكون مكيفاً حسب الظروف التي تنفرد بها البلدان ويرتكز إلى مناقشات مستفيضة مع مختلف الأعمال التجارية ومنظمي المشاريع وإلى ما يقدمونه من تعليقات.

ويلاحظ التقرير أن أفريقيا تتراجع في مجال الصناعة التحويلية القائمة على كثافة اليد العاملة - والتي تعتبر عموماً الخطوة الأولى للدخول في مرحلة التنمية الصناعية، كما أنها تشكل فئة لها أهميتها الخاصة بالنسبة إلى أفريقيا، حيث تتزايد الحاجة إلى الوظائف في المدن الآخذة في النمو بشكل سريع. وقد انخفضت حصة أنشطة الصناعة التحويلية القائمة على كثافة اليد العاملة في القيمة المضافة التصنيعية من 23 في المائة في عام 2000 إلى 20 في المائة في عام 2008. بيد أن التقرير يضيف أن أفريقيا أحرزت بعض التقدم في تنشيط صناعاتها القائمة على كثافة التكنولوجيا، مثل صناعة الكيماويات. فقد ارتفعت حصة الأنشطة القائمة على التكنولوجيا القائمة على التكنولوجيا المتوسطة والعالية في القيمة المضافة التصنيعية من 25 في المائة في عام 2000 إلى 29 في المائة في عام 2008.

---

* للاتصال: Press Office:+41 22 917 5828, <unctadpress@unctad.org> , <http://www.unctad.org/press>.

(1) يمكن الحصول على **تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2011** (رقم المبيع E. 11.II.D.14، ISBN 978-92-1-11285-3) من مكتب بيع الأمم المتحدة على العناوين أدناه أو من وكلاء البيع في العديد من البلدان. السعر هو 30 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (بخصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وخصم بنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويمكن للمقيمين في بلدان أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا أن يرسلوا طلباتهم أو استفساراتهم إلى: United Nations Publications/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211, Geneva 10, Fax: +41 22 917 0027، عنوان البريد الالكتروني unpubli@un.org؛ وبالنسبة للمقيمين في الأمريكتين وشرقي آسيا: United Nations Publications, Two United Nations Plaza, DC2-853, New York, NY 10017، رقم الهاتف: 212 1+ 963 8302 أو 800 253 9646 1+، Fax: 212 963 4389 1+، عنوان البريد الإلكتروني: publications@un.org، Internet: http://www.un.org/publications.

ووفقاً للتقرير، تتباين بلدان أفريقيا، البالغ عددها 53 بلداً، تبايناً كبيراً في مستويات تصنيعها وفي معدلات أداء النمو الحديثة في مجال الصناعة التحويلية. ويشير التقرير إلى استراتيجيات حفز التنمية الصناعية، ويؤكد أنه لكي تكون هذه الاستراتيجيات ذات فعالية، ينبغي أن تكيفها الحكومات حسب كل بلد على حدة. لكن التقرير يوصي بأن ترتكز السياسة الصناعية إلى مجموعة من المبادئ التي تم استخلاصها بشق الأنفس، وهي كالتالي:

(أ) **دعم منظمي المشاريع، ورصد أدائهم** - يعد الدعم الحكومي لشركات القطاع الخاص ضرورياً من أجل توجيه أنشطة الاستثمار والأعمال التجارية إلى مجالات الصناعة ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة إلى النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتوليد فرص العمل. على أن هذا الدعم لا ينبغي أن يكون بلا نهاية. وينبغي التوقف عن تقديم هذا الدعم إذا لم يتحقق تحسن في الأداء - مثل إنتاج السلع التصديرية التنافسية - خلال فترة زمنية محددة؛

(ب) **بناء علاقات فعالة بين الدولة وقطاع الأعمال** - في الماضي، لم تكن نوايا الحكومات إزاء الصناعة متوافقة في أغلب الأحيان مع الظروف العملية التي تعيشها الشركات المحلية ومنظمي المشاريع المحليين. فعلى سبيل المثال، قد لا يتوفر العاملون ذوو المهارات المناسبة؛ وقد لا يمكن الحصول على المواد الخام بأسعار تنافسية؛ كما أن الخدمات المصرفية والموارد المالية والتقنية قد لا تتوفر بصورة كافية أو ملائمة. وللتعرف على ما يمكن تحقيقه، يلزم إجراء المزيد من المشاورات مع المصنِّعين أو المصنِّعين المحتملين. ومن جهة أخرى، فإن البحوث التي تجريها الحكومة بشأن المجالات المحتملة لتحقيق التنمية الصناعية يمكن أن توفر معلومات مفيدة لمنظمي المشاريع تمكنهم من وضع يدهم على الفرص الجديدة. وينبغي للسياسة الصناعية، وفقاً لما أوصى به التقرير، أن تكون موجهة "نحو تشجيع عمليات البحث التي يقوم بها القطاع الخاص لكي يتمكن من اكتشاف ما يمكن أن ينتجه بصورة تنافسية"؛

(ج) **التركيز على إزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية الصناعية** - من خلال التشاور مع الشركات المحلية ومنظمي المشاريع المحليين والمستثمرين الخارجيين، يمكن على وجه الدقة تحديد الخطوات الضرورية لحفز التقدم الصناعي. ولربما يصبح إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية، مثل الطرق، والسكك الحديدية، وإمدادات الطاقة الكهربائية، بمثابة شروط حيوية مسبقة لتحقيق النمو في قطاعات من قبيل الصناعة التحويلية القائمة على كثافة اليد العاملة؛

(د) **إنشاء آلية للرصد والتقييم والمساءلة** - ينبغي أن تخضع للاستعراض بعين فاحصة، وعلى أساس دوري، كل من السياسة الصناعية العامة والمشاريع المحددة في مجال الصناعة. وينبغي تعديل السياسات والمشاريع التي تعتبر قاصرة الأداء أو عاطلة، استناداً إلى المشاورات المكثفة مع الشركات المعنية، أو وقف العمل بها.

وفي حين يؤكد التقرير على ضرورة تعزيز تنمية الصناعة التحويلية، فهو يطرح حجة مؤداها أن ذلك لا ينبغي تحقيقه على حساب القطاع الزراعي. ويلاحظ التقرير أن الزراعة ستظل، كما كانت دائماً، مصدراً رئيسياً للدخل، والعمالة، وعائدات القطع الأجنبي في الأجل القصير إلى المتوسط. وتحث الدراسة البلدان الأفريقية على إيجاد صلات يعزز بعضها بعضاً بين اقتصادات القطاع الزراعي وتلك غير القائمة على الزراعة.

ويوصي التقرير باتخاذ خطوات للنهوض بالابتكارات العلمية والتكنولوجية وتنمية قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الصناعية.

وتؤكد الدراسة أيضاً أن السياسة الصناعية يجب أن تكون متسقة مع السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى من أجل تحقيق نتائج إنمائية أفضل. وتوصي بأن تتجنب الحكومات الأفريقية المغالاة في تقييم أسعار الصرف لعملاتها، وبأن تبذل جهداً أكبر من أجل تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية الصناعية، وبأن تنسق سياساتها النقدية والمالية مع أهداف التنمية الصناعية.

ويندرج ضمن المكونات الأساسية الأخرى لتحقيق التنمية الصناعية ليس فقط توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية مع البلدان المجاورة حيث يمكن للأسواق الإقليمية أن توفر تجمعات فعالة للعملاء الذين يشترون السلع المصنَّعة، ولكن أيضاً الاستقرار السياسي حيث أن تكرار التغيير في الاستراتيجيات والسياسات يمكن أن يخل بالنُّهج الطويلة الأجل ذات القدرة الأفضل على تحقيق التوسع الصناعي.

الجدول 1

أداء الصناعة التحويلية في بلدان أفريقيا

Country	MVA per capita (1990)	MVA per capita (2010)	MVA per capita (Compound annual growth rate 1990–2010)	RB manufac-turing share of MVA (2009)	LT manufac-turing share of MVA (2009)	MHT manufac-turing share of MVA (2009)
Algeria	179	136	-1.4	67	20	13
Angola	26	66	4.8	46	41	12
Benin	21	23	0.4			
Botswana	124	171	1.6			
Burkina Faso	26	37	1.9			
Burundi	16	9	-2.9			
Cameroon	126	148	0.8	75	24	2
Cape Verde	108	139	1.2			
Central African Republic	21	16	-1.3	76	16	8
Chad	22	15	-1.8			
Comoros	14	12	-0.9			
Congo	62	83	1.5	81	6	13
Côte d'Ivoire	112	99	-0.6	70	13	17
Dem. Rep. of the Congo	16	5	-5.7			
Djibouti	37	20	-3			
Egypt	177	369	3.7	37	16	48
Eritrea	9	9	0.2			
Ethiopia	8	9	0.3	67	20	13
Gabon	163	200	1	76	16	8
Gambia	19	16	-0.7			
Ghana	20	28	1.6	86	7	6
Guinea	12	17	1.7			
Guinea-Bissau	26	16	-2.2			
Kenya	49	47	-0.3	68	19	13
Lesotho	44	103	4.3	36	55	9
Liberia	34	17	-3.6			
Libyan Arab Jamahiriya	319	237	-1.5	81	8	11
Madagascar	30	25	-0.8	79	13	7
Malawi	21	17	-1	38	48	14
Mali	13	7	-3.3	28	61	11
Mauritania	27	22	-0.9			
Mauritius	522	801	2.2	35	48	16
Morocco	180	246	1.6	45	30	25
Mozambique	15	52	6.2			
Namibia	92	348	6.9			
Niger	13	10	-1.5			
Nigeria	15	24	2.4	26	53	21
Rwanda	56	17	-5.9			
Sao Tome and Principe	34	50	1.9			
Senegal	57	54	-0.3	80	6	14
Seychelles	692	1,193	2.8			
Sierra Leone	9	6	-2.4			
Somalia	8	7	-0.1			
South Africa	551	581	0.3	52	17	31
Sudan	19	34	2.8	84	9	7
Swaziland	311	451	1.9			
Togo	22	25	0.5			
Tunisia	253	493	3.4	51	26	22
Uganda	9	26	5.6	58	29	13
United Republic of Tanzania	19	29	2.2	68	6	26
Zambia	36	44	1.1	74	11	15
Zimbabwe	106	34	-5.5	44	44	12

المصدر: الأونكتاد/يونيدو.

*** ** ***